

الدرس الثالث والاربعون

أدلة القائلين بأن التقليد هو العمل:

أما القائلين بأن التقليد ليس هو الالتزام بل العمل بالفتوى، فقد استدروا لذلك بعده وجوه:

الوجه الأول: ما ذكره السيد الخوئي (قدس سره) ⁽¹⁾ بأن هذا القول أقرب إلى المعنى اللغوي الذي هو: جعل القلادة في عنق الغير، ومنه تقلد السيف، وتقليد البذنة (في الحج)، وفي الحديث « قلد النبي الخلافة علياً » والالتزام لا يعطي هذا المعنى بل بالعكس، فالملكون عندما يلتزم برأي المجتهد يعني يضع قلادة الفتوى في عنقه هو، فالمجتهد يكون حينئذ مقلداً للعامي.

المناقشة:

وفي مقابل هذا الكلام يرى الشيخ الأنصاري (قدس سره) في رسالة الاجتهاد والتقليد والمحقق العراقي أيضاً ⁽²⁾ أن حمله على الالتزام أقرب إلى المعنى اللغوي، وفي نظر العراقي هناك فرق بين المعنى اللغوي الذي هو بمعنى الالتزام، وبين المعنى العرفي الذي هو أقرب إلى العمل، لأن فتواي المجتهد بالنسبة إلى العامي حجة، وكذلك خبر الثقة بالنسبة إلى المجتهد حجة، ومعلوم أن حجية خبر الواحد لا تعني الالتزام فقط بل العمل، فهكذا حال الفتوى بالنسبة إلى العامي.

1 - التنقیح، ج 1، ص 58.

2 - نهاية الأفکار، ج 4، ص 238.

صفحة 130

نظر الاستاذ:

هنا يوجد أمران:

الأمر الأول: إنَّ المعنيين محل النزاع متساويان بالنسبة إلى المعنى اللغوي، أي جعل الشخص ذا قلادة، سواء لنفسه أو لغيره، فعلى القول بالالتزام يكون العامي قد وضع فتواي المجتهد في عنقه و نمته، وعلى القول بالعمل فإنه يضع القلادة في عنق المجتهد، وعلى كلا الحالين يطلق عليه « تقليد ».

الأمر الثاني: أنَّ هذا الكلام يأتي فيما لو أردنا معرفة المعنى الاصطلاحي للتقليد حيث يقال إنَّ المعنى الأول أو الثاني أقرب إلى المعنى اللغوي، ولكن تقدم أنَّ كلامنا ليس في التعريف، بل في بيان حقيقة التقليد وأنَّه كيف يتحقق في الخارج، ولو كان البحث في التعريف الاصطلاحي لأمكن لكل طرف أن يدعى أنَّ تعريفه أدق، ولا مشاحة في الاصطلاح حينئذ.

الوجه الثاني: ما يستفاد من بعض الروايات في أنَّ معنى التقليد هو العمل:

1 [] ما رواه الكليني والشيخ عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمر عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: «كان أبو عبدالله(عليه السلام) قاعداً في حلة ربعة الرأي فجاء أعرابي فسأل ربعة الرأي، فأجاب ربعة، فلما سكت قال له الأعرابي: أهو في عنقك؟ فسكت ربعة ولم يرد عليه شيئاً، فأعاد المسألة فأجابه بمثل ذلك، فقال له الأعرابي: أهو في عنقك فسكت ربعة، فقال أبو عبدالله(عليه السلام): هو في عنقه - قال أو لم يقل - (التردد هنا من الراوي) وكل مفت ضامن».

والكلام ليس في المقطع الأخير (وكل مفت ضامن) لأنَّ الراوي متعدد فيه فلا اعتبار به، وإنما الكلام في كلمة (عنقك) حيث نفهم منها أنه لو كان التقليد هو الالتزام لوجب أن يقول: في عنقي، وهو معنى الالتزام بفتوى المجتهد، وهذه قريبة على أنَّ المراد منه هو العمل.

2 [] الرواية المعروفة «من أفتى بغير علم فعليه وزر من عمل بها» وهي رواية

صفحه 131

صحيحة السند وتقرر أنَّ المهم في باب الفتوى هو العمل لا التزام المقلد، فالرواية لا تقول: عليه وزر من التزام بها، بل من عمل بها.

نظر الاستاذ:

بالنسبة إلى هذا الوجه نذكر ملاحظتين:

الأولى: نكرر القول بأنَّ كلامنا ليس في الضامن أو من يتحمل الوزر، بل في حقيقة التقليد، فهل يصدق على من التزم بالفتوى ولم يعمل بها أنَّه «مقلد» أو لا؟ والحال أنَّ الرواية تقول أنَّه فيما لو عمل بالفتوى فإنَّ المجتهد يتحمل الوزر، فالكلام ليس فيمن يتحمل الوزر، لأنَّ من يقول بالالتزام لا يرى الوزر في عنق المجتهد ولا في عنق المقلد لأنَّه ليس هناك عمل في أغلب الحالات.

الثانية: عبارة «أهو في عنقك» أعم من القول بالالتزام والقول بالعمل، وهكذا في الرواية الثانية التي تتحدث عن أنَّ الفتوى بغير علم حرام، سواء عمل بها الناس أم لم يعملا، وسواء التزموا أم لم يتذموا.

إذن، فهذا الوجه لا يمكن المساعدة عليه.

الوجه الثالث: أنَّ الفقهاء ذكروا في أول هذا البحث أنَّ لدينا علم إجمالي بالتكاليف، والعقل يقول: إنَّ المؤمن من العقاب هو أحد ثلاث طرق: الاجتهاد، التقليد، الاحتياط، ومعلوم أنَّ العمل هو المؤمن، ولا معنى لأن يكون الالتزام بفتوى مؤمن من العقاب.

نظر الاستاذ:

صحيح أنَّ لدينا علم إجمالي بالتكاليف، وعلينا البحث عن مؤمن من العقاب في هذه الطرق الثلاث، ولكن هذا لا يعني أن نقول بأنَّ التقليد هو العمل، وقد تقدم أنَّ البحث إنما هو في حقيقة التقليد لا البحث فيما يستلزم العقاب، والشاهد على

ذلك أننا بالنسبة إلى الاجتهاد لا نقول أنه هو العمل لكي يكون مؤمناً من العقاب، فالاجتهاد غير العمل كما هو واضح، فلا ينبغي أن يعمل المجتهد باجتهاده حتى يصدق عليه أنه المجتهد.